

كيف تؤثر التفاعلات الداخلية على الدبلوماسية التونسية

تعليق نشاط تونس في الاتحاد الأفريقي لعدم سداد مساهمتها السنوية نتيجة طبيعية للتشرد السياسي



وجه الدبلوماسية الفاعلة المغيب

الجمعة الاقتصادية، والتي لم تتوقف حتى مع فترة انتشار مرض كورونا، هي ما أدت إلى فقدان تونس لتموضعها ضمن علة أن صناع القرار السياسي لا يزالون "مراهقين" سياسيا.

ولا تلوح في الأفق بوادر جديدة لإصلاح أسلوب السياسة الخارجية، فالعام الأول لتولي قيس سعيد الرئاسة، والذي يقود الدبلوماسية التونسية، إلى جانب الدفاع، وفقا لدستور عام 2014، لم يلمس المتابعون حتى اليوم أي ملامح على أنه سيعزز عامل الدفع التونسي نحو محيطها الإقليمي والأفريقي والمتوسطي والدولي حتى تحقق مكاسب على كافة الأصعدة.

وقد قاد هذا الأمر بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد مع شح التمويل ونقص في الاحتياطات النقدية، إلى وصول وزارة الخارجية إلى ما وصلت إليه اليوم، فالصراعات بين الحكومة والبرلمان بسبب عدم وفرة السيولة المالية جعلت تونس تدخل في نفق مظلم لا يعرف أحد نهايته، ولذلك كان تبرير الجردي بأن وزارة الخارجية خصصت 6 ملايين دولار لسداد ديون

واحد يتحكم فيها ألا وهو الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة ثم انتقلت إلى بن علي. وكان العرف الدبلوماسي التونسي لا يسمح لوزير الخارجية المعزل الرسمي المقترض للدبلوماسية بالحديث عن سياسة بلاده الخارجية إلا عندما ينطق باسم رئيس الجمهورية، وهو تفسير واضح لدى حصر كافة السلطات في شخص الرئيس.

ومن هنا يمكن تفسير لماذا لم يفهم السياسيون التونسيون التفريق بين الفترتين وأن بروز الجدل والانتقاد للسياسة الخارجية للبلاد الآن نابع من عامل أساسي ألا وهو ظهور فاعلين جدد على الساحة ويقصد بهم الأحزاب السياسية، التي أرادت، عن قصد أو دونه، نظرا لقلّة خبرتها السياسية والدبلوماسية، أن تساعد جهود الدولة في سياساتها الخارجية، وهو ما أدى إلى نتائج عكسية.

الإطار الرسمي، الذي تمثله بالأساس وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية ضمن ما يعرف بـ"الدبلوماسية الشعبية" المساندة للجهود الرسمية أو "الدبلوماسية البرلمانية"، التي حاول ترسيخها الغنوشي لدرجة أن الجهيناوي وصفها بكونها "بذعة"، حيث أن رئاسة الجمهورية، حسب رأيه، هي الوحيدة المخولة لرسم علاقات تونس مع العالم دون الاصطاف مع أي محور مهما كان. ورغم أن تقاليد الدبلوماسية الشعبية قديمة، حيث ظهرت لأول مرة مع الرئيس الرابع عشر للولايات المتحدة فرانكلين بيرس، ويشتمل تبني سياسة القوة الحسنة والصورة النمطية، والتعامل الجيد مع الشعوب، إلا أن التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة لا يمكن لها أن ترسخ هذا المفهوم في غضون سنوات قليلة في المجتمع خاصة مع تراجع الوعي أصلا بما تعنيه الدبلوماسية بشكل عام. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن النمط الجديد في تقاليد النشاط الدبلوماسي للبلاد يبراه بعض الخبراء مستحدثا، حيث لم تعرف الدبلوماسية التونسية منذ الاستقلال في عام 1956 أي شكل آخر، فقد كانت بيد شخص

تونس - تحقّق توقع وزير الخارجية الأسبق أحمد ونيس حين أكد في أكتوبر الماضي أن الدبلوماسية التونسية ستعرض إلى اضطرابات لدرجة أنه وصف ما يحدث اليوم بأنه "أسلوب مخيف ويبعث على الحيرة وطريقة تونس في السياسة الخارجية محيرة وتضعف مصداقية الدولة أمام الخارج". وكان ونيس يتحدث حينها عن طريقة إعفاء سفير تونس لدى منظمة الأمم المتحدة قيس القبطي، والذي لم يفهم حتى الآن لماذا تمت إقالته بذلك الأسلوب، وأيضا عن إعفاء وزير الخارجية السابق خميس الجهيناوي، والذي كان في إطار حسابات سياسية لأن فترة عمله مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كانت مميزة منذ الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي، في حين أن السياسة الخارجية للدولة تحتاج إلى استقرار في منظومة عملها.

اتسمت السياسة الخارجية التونسية طيلة عقود قبل انتفاضة يناير 2011 بالتوازن وكانت تعتمد على ثوابت بعيدة عن السجلات الأيديولوجية التي تطفئ على المشهد في الوقت الحاضر. ومن الواضح أن تعليق الاتحاد الأفريقي مشاركة تونس في أي اجتماعات بسبب عدم سدادها مساهمتها السنوية لهذا العام كان نتيجة طبيعية لساسة لم يفهموا حتى الآن حدود الأمن القومي والصراعات السياسية التي جعلت دبلوماسية البلاد في تراجع غير مسبق.

حول الغموض في تفسير هذا الجزء المهم والحيوي بالنسبة إلى البلاد الذي يعتبر قاطرة السياسة الخارجية لتونس.

رياض بوعزة
كاتب وصحافي تونسي

اضطراب دبلوماسي

في ظل "الحرب الباردة" القائمة منذ أسابيع بين قصر قرطاج وبين المؤسسة التشريعية (البرلمان)، التي يرأسها رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بشأن عدة ملفات مفصلة شائكة، يبدو واضحا أن الدبلوماسية لم تعد القوة الصامته الوحيدة، التي طالما كانت محددة لنجاح تونس في علاقاتها الدولية.

وحتى قبل أن يتولى الغنوشي منصب رئاسة البرلمان، مرت الدبلوماسية التونسية بنوع من التذبذب لكنها شهدت فترة نجاح في عهد الرئيس الراحل الباجي، حينما استطاعت سياسته اللب على وتر التوازن الخارجي ومحاوله استعادة مكانة تونس في المجتمع الدولي من خلال إضفاء طابع الاستقرار على هذا الدور المحوري، لاسيما وأن الفترة التي سبقت العام 2014 كانت البلاد في حالة فراغ دبلوماسي بسبب الصراعات بين الأحزاب.

تونس - تحقّق توقع وزير الخارجية الأسبق أحمد ونيس حين أكد في أكتوبر الماضي أن الدبلوماسية التونسية ستعرض إلى اضطرابات لدرجة أنه وصف ما يحدث اليوم بأنه "أسلوب مخيف ويبعث على الحيرة وطريقة تونس في السياسة الخارجية محيرة وتضعف مصداقية الدولة أمام الخارج". وكان ونيس يتحدث حينها عن طريقة إعفاء سفير تونس لدى منظمة الأمم المتحدة قيس القبطي، والذي لم يفهم حتى الآن لماذا تمت إقالته بذلك الأسلوب، وأيضا عن إعفاء وزير الخارجية السابق خميس الجهيناوي، والذي كان في إطار حسابات سياسية لأن فترة عمله مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كانت مميزة منذ الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي، في حين أن السياسة الخارجية للدولة تحتاج إلى استقرار في منظومة عملها.

أحمد ونيس
دبلوماسي تونسي
مديرية وتضعف
مصداقيتها في الخارج

ورغم تباين الآراء حول مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية لتونس، إلا أن معظم المحللين يتفقون على أنها لم ترتق إلى المستوى المطلوب، لعدة عوامل أبرزها تدخل بعض الأحزاب الحاكمة في عمل وزارة الخارجية بشكل غير مباشر أحيانا، وأيضا المعضلة المالية التي قد تتسبب في خسارة موقع تونس ضمن المنظمات الإقليمية والدولية.

ولم يتقطع الجدل الدائر داخل الأوساط السياسية وحتى المراقبين لما يحدث طيلة السنوات العشر الماضية حول ممددات السياسة الدبلوماسية لتونس وتوجهاتها وضوابطها واستراتيجياتها وخاصة من الذي يسمح له بالتدخل فيها والقيام بالفعل ضمن إطارها وتحريكها والمؤكد أن منبع هذا السجال السياسي، وربما حتى الاجتماعي، هو ظهور بعض المبادرات الحزبية خارج

وشكل إعلان وزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، عثمان الجردي، خلال جلسة استماع في البرلمان الأربعاء الماضي صدمة للمتابعين، حينما قال إن "الاتحاد الأفريقي سلط عقوبة من الدرجة الأولى على تونس، تتمثل في حرمانها من أخذ الكلمة في اجتماعات المنظمة، لمدة ستة أشهر، بسبب عدم سداد مساهمتها لعام 2020".

ويبدو أن ما وصلت إليه تونس الآن من تشرد في نشاط الدبلوماسية يعطي فكرة شاملة عن أن سياسة الرئيس قيس سعيد منذ توليه منصبه في أواخر العام الماضي، بها قصور، وهو ما يثير الكثير من علامات الاستفهام

هل يكمل بايدن تحطيم الأرقام في تاريخ الانتخابات الأميركية



المثال الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الذي لم يترشح فيه رئيس لولاية ثانية يجسده ليندون جونسون بعد أن دخل البيت الأبيض عام 1963 عندما اغتيل جون كينيدي

ويقول المؤرخ الرئاسي جولييان زيليزر، الأستاذ في جامعة برينستون لوكالة الصحافة الفرنسية، إن بايدن لا يجني أي "قيمة" إن أوضح خطفه في وقت مبكر جدا.

ويضيف زيليزر أنه في عصر الاستقطاب هذا، تحتاج إلى استخدام كل ما من شأنه أن يعزز موقفك بما في ذلك التهديد بإعادة الانتخاب، لتحريك مشاريع القوانين.

وفي التاريخ الأميركي، أحجم عدد قليل جدا من الرؤساء عن الترشح لولاية ثانية، فقد خاض جيمس بولك الذي خدم من العام 1845 إلى العام 1849 حملته على أساس أنه لن يترشح مرة أخرى وقد أوفى بوعده لكن السياسة في منتصف القرن التاسع عشر قلما تشبه السيرك الدائر في واشنطن حاليا.

والمثال الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الحديث هو ليندون جونسون الذي دخل البيت الأبيض العام 1963 عندما اغتيل جون كينيدي.

وفاز جونسون بسهولة بفترة ولايته في انتخابات العام 1964 ضد الجمهوري باري غولد ووتر، ولكن في مارس 1968، مع استياء الشعب الأميركي من حرب فيتنام وتحدي الديمقراطي التقدميين له، قال إنه "لن يترشح مرة أخرى".

وجوه الحزب الجديدة واللامعة على قيد الحياة، ولكن اليوم وبعد أيام قليلة من ضمان فوزه بالرئاسة أمام ترامب، أعربت فاليري شقيقة بايدن التي لعبت دورا رئيسيا في حياته السياسية لكنها ظلت عموما بعيدة عن الأضواء عن تقفها في أنه سيسعى إلى إعادة انتخابه. إن ما إذا كان يقصد بقوله إنه "مرشح انتقالي" وفسرت فاليري ذلك خلال برنامج "أكسيوس" حين قالت إنه "انتقالي لأنه يجلب كل هؤلاء الشباب ويعيد جمعنا فلا نكون دولة منقسمة"، لكن قبل كل شيء، من الواضح أن بايدن يحاول الحفاظ على أقصى قدر من الرصيد السياسي للمضي قدما.

ولا يمكن لأحد أن يترشح للبيت الأبيض ويقول صراحة إنه يفعل ذلك لولاية واحدة. فهذا من شأنه أن يضعف موقفه

سنوات مطروحة بالنسبة إليه، أجاز بايدن "بالتأكيد".

لكن قبل ذلك، وفي أبريل الماضي، وخلال فعالية لجمع التبرعات، أخبر المناهضين بأنه يعتبر نفسه "مرشحا انتقاليا" وهي عبارة لفتت الانتباه وأثارت تهنئات.

فهل كان يحاول أن يقول إنه الأفضل لطي صفحة مرحلة ترامب، كما يحمله من خبرة سياسية ممتدة لعقود ونظرا لطبيعته المتعاطفة، على أن يسلم بعد ذلك الراية إلى جيل جديد من الديمقراطيين في 2024، أم أنه كان يتحدث ببساطة عن الانتقال بمعناه الأوسع، من دون أن يقصد الحديث عن أي نظرة مستقبلية؟

وعندما انتخب بايدن للمرة الأولى عضوا في مجلس الشيوخ الأميركي في 1972 لم تكن العديد من

قبل شهرين من تسلّمه مفاتيح المكتب البيضاوي، بدأت التساؤلات تقفز في كواليس صناعة القرار السياسي في واشنطن حول ما إذا سيكون جو بايدن رئيسا للولايات المتحدة لولاية واحدة، ورغم أن لديه الحق في ولاية ثانية، بحسب الدستور الأميركي، إن تمكن من الفوز طبعاً، إلا أن ذلك يبقى رهين عدة محددات أخرى قد لا تتوفر فيه حينها.

واشنطن - يحتفل جو بايدن، الذي يعد من أكبر الرؤساء الأميركيين المنتخبين سنا على الإطلاق، بعيد ميلاده الثامن والسبعين الجمعة، وبالتزامن مع ذلك ظهر جدل بين أوساط السياسيين والمؤرخين في الولايات المتحدة حول ما إذا كان سيقدّم نفسه كمرشح عن الحزب الديمقراطي بعد أربع سنوات من الآن.

وفي حال قرر أن يترشح للمرة الثانية وأعيد انتخابه في العام 2024، فسيلعب مع نهاية الولاية الثانية في 2029 عامه الـ86 ومن هنا يتساءل الكثيرون حول إمكانية مواصلة تحطيم الأرقام القياسية كأكبر شخصية تتقلد منصب الرئيس في تاريخ الولايات المتحدة وكشخصية استثنائية انتظرت خمسة عقود من العمل في السياسة حتى يصبح على رأس أقوى دول العالم.

فتناول حملته في مواجهة المرشح الجمهوري دونالد ترامب، بقي بايدن الذي وصفه رئيسه السابق باراك أوباما بأنه "أسد التاريخ الأميركي"، وعن عمد بقي متحفيا في الإفصاح عن خطه المستقبلية.

وعندما سئل من قبل محطة "إي. بي. سي. نيوز" في أغسطس الماضي عما إذا كانت فكرة تولي الرئاسة لمدة ثماني

وقول العديد من المراقبين إن جونسون انسحب لأنه كان يواجه هزيمة مؤكدة لكن قراره ترك البيت الأبيض بعد ست سنوات في السلطة كان بمثابة هزيمة سياسية، على حد تعبير مشرع ديمقراطي من موطنه تكساس.

وبغض النظر عن ذلك، فضلا عن التعطش للسلطة وهيبة المنصب، ماذا يتطلع القادة الأميركيون بشدة إلى البقاء لمدة ثماني سنوات؟ وهنا يقول زيليزر إن "الولاية الثانية تمنح الرئيس إحساسا بالشرعية كما أنه الوقت المناسب لمتابعة مبادرات سياسية صعبة دون ضغوط انتخابية".

ومع ذلك كله، يعرف بايدن بالطبع أنه في موقف صعب، ففي خريف العام 2018، قبل أن يعلن حتى عن ترشحه للمرة الثالثة للرئاسة، اعترف أمام حشد خلال لقاء في ميشيغان أن إثارة موضوع عمره كانت "أمرا مشروعا تماما".

وقال حينها "أظن أنه من المناسب أن ينظر الناس إلي ويقولون إذا كنت سأتترشح للمنصب مجددا، حسنا، فانت عجوز". وأضاف "حسنا، من حيث عدد السنوات، أنا عجوز"، موضحا أنه يعتبر أن العمر مجرد رقم وأنه لا يزال ممتلئا بطاقة ويمتد بفكر ناقب.

وهناك أمر واحد واضح عندما يتولى منصبه في العشرين من يناير المقبل، حيث سيصغي خصوم بايدن الجمهوريون وكذلك الطامعون في المنصب في حزبه الديمقراطي بعناية، وخاصة ثلثة الرئيس كامالا هاريس، إلى ما يقوله حول هذا الموضوع.

